الأمم المتحدة

CCPR

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

Distr.
GENERAL

CCPR/C/SR.2039/Add.1
24 April 2009

ARABIC
Original: FRENCH

اللجنة المعنية بحقوق الإنسان

الدورة الخامسة والسبعون

محضر موجز للجزء الثاني (العلني)*
من الجلسة ٢٠٣٩

المعقودة في قصر ويلسون، بجنيف،
يوم ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٢، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد باغواتي

المحتويات

بيان المفوضة السامية لحقوق الإنسان

* يصدر المحضر الموجز للجزء الأول (المغلق) من الجلسة بوصفه الوثيقة CCPR/C/SR.2039.

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي أن تقدم التصويبات بواحدة من لغات العمل، كما ينبغي أن تُعرض التصويبات في مذكرة مع إدخالها على نسخة من المحضر. وينبغي أن ترسل خلال أسبوع من تاريخ هذه الوثيقة إلى وحدة تحرير الوثائق Editing Unit, room E.4108, Palais des Nations, Geneva.

وستُدمج أية تصويبات ترد على محاضر جلسات الاجتماع في وثيقة تصويب واحدة تصدر بعد نهاية الدورة بأمد وجيز.

(A) GE.02-43774 080409 240409

افتتح الجزء الثاني (العلني) من الجلسة الساعة ١٧/٤٠

١- **الرئيس** رحب بالمفوضة السامية لحقوق الإنسان وقال إن اللجنة يسرها ويُشرفها دائماً أن تستقبلها.

٢- **السيدة روبنسون** (المفوضة السامية لحقوق الإنسان) قالت إنها في العادة تُجري مقابلات مع أعضاء اللجنة في بداية الدورة ولكنها خرجت عن القاعدة هذه المرة لأنها كانت في مهمة في الخارج. ومع ذلك، فقد تابعت عن كثب أعمال اللجنة طيلة فترة انعقاد الدورة، بفضل الإحاطات الإعلامية التي كانت تُرسَل إليها بانتظام. وهكذا تسنى لها تقييم عبء العمل الذي اضطلعت به اللجنة؛ ولكنها لم ترد مع ذلك، أن تُفوِّت هذه الفرصة الأخيرة للقاء أعضاء اللجنة. وقالت إنها تود التأكيد مجدداً على أسماعهم بنبرة أقوى مما سمعوه منها في لقائها الأول معهم قبل عدة سنوات، على مدى الأهمية التي تعلقها على مساهمتهم، وتؤكد لهم أنها ستواصل الدفاع عن أعمالهم بكل ما أوتيت من حماسة لدى هيئات أخرى وعلى نطاق بات الآن أوسع. وأشارت إلى سعيها في الآونة الأخيرة، إلى تعميم التعليق العام رقم ٢٩ على المادة ٤ من العهد (حالات الطوارئ) الذي اعتمدته اللجنة في آب/أغسطس ٢٠٠١، أي قبل يوم ١١ سبتمبر لحسن الحظ، وليس كرد فعل على ما جرى في هذا التاريخ من أحداث. ومضت السيدة روبنسون قائلة إنه على الرغم من إمكانية تفهم الإجراءات المتخذة لتعزيز الأمن غداة ١١ أيلول/سبتمبر، ورغم ظهور الحاجة إليها، إلا أنها تثير القلق في أوساط المدافعين عن حقوق الإنسان. ورحبت السيدة روبنسون بطبيعة الحال، بإنشاء لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن، وباعتماد القرار ١٣٧٣(٢٠٠١) الصادر عن مجلس الأمن، ولكنها لاحظت أيضاً، عدم تردد بعض الدول في التذرع بمكافحة الإرهاب للتنصل من التزاماتها ولا سيما تجاه المعارضين السياسيين أو المدافعين عن حقوق الإنسان أو طالبي اللجوء. ورأت بالتالي، أن ما اتخذته الدول من تدابير لتنفيذ القرار ١٣٧٣(٢٠٠١) أو لمكافحة الإرهاب عموماً، وما يمكن أن يترتب عليها من آثار سلبية، يستدعي توخي الحذر الشديد. واعتبرت السيدة روبنسون أنه بعد أن ردد كثير من ممثلي الدول على مسامعها شخصياً، كلاماً عن تغير في القواعد، بات من الأهمية بمكان تجديد التأكيد على ضرورة التزام الدول باحترام المعايير الدولية لحماية حقوق الإنسان حتى في مكافحتها للإرهاب. وقالت إن دور اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في التثقيف والتوعية يعتبر حاسماً في هذا الصدد.

٣- **السيد سولاري – يريغوين** شكر المفوضة السامية على حضورها لمخاطبة اللجنة وعلى الدعم الذي ما فتئت تقدمه طيلة فترة ولايتها، لأعضاء اللجنة ولجميع الهيئات التعاهدية.

٤- وقال إن الحادي عشر من أيلول/سبتمبر شكل منعطفاً تاريخياً على أكثر من صعيد. فالبشرية جمعاء تأثرت بالأعمال الوحشية التي ارتُكبت، غير أن هذا التاريخ يمثل كذلك بالنسبة للمدافعين عن حقوق الإنسان بداية عهد جديد يستدعي إعادة التأكيد أكثر من أي وقت مضى، على المبدأ الذي يقضي بعدم جواز الخروج عن معايير حماية حقوق الإنسان مهما بلغت خطورة الظروف.

٥- **السيد شاينين** أشاد بالمفوضة السامية قائلاً إن دور الهيئات التعاهدية برز أكثر في ظل رعايتها، وزاد دعم كل من الجهات المانحة والدول الأطراف لها. وبفضلها بات هناك إقرار بالدور الكبير الذي تضطلع به الهيئات التعاهدية من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان، وشيئاً فشيئاً، تم التسليم بضرورة الارتكاز إلى الالتزامات الكونية التي تعهدت بها الدول بموجب الصكوك ذات الصلة بحقوق الإنسان، من أجل تنفيذ مختلف البرامج.

٦- ومضى السيد شاينين قائلاً إنه منذ ١١ سبتمبر، تطرقت اللجنة بصورة منهجية إلى مسألة التدابير المتخذة لمكافحة الإرهاب في إطار استعراضها لتقارير الدول الأطراف، وخصصت حيزاً للمسألة في ملاحظاتها الختامية دون استثناء. وقال إنه لاحظ عموماً أن الدول لم تبد تحفظاً في الرد على الأسئلة المطروحة بهذا الشأن بما فيها الأسئلة التي تكون مستقاة من إحدى تقاريرها المقدمة إلى لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن؛ ويبدو بالتالي، أنها تقبلت فكرة استعراض اللجنة للتدابير التي تتخذها الدول بموجب القرار ١٣٧٣(٢٠٠١) كجزء من ولايتها. وقال إن اللجنة سوف تحرص في المستقبل بوجه خاص، على النظر في ما يمكن أن يرافق مكافحة الإرهاب من حالات الاحتجاز غير القانوني، والإخلال بالضمانات القضائية والطرد التعسفي، بالإضافة إلى تطبيق عقوبة الإعدام للأسف.

٧- **السيد لالاه** قال إنه يشعر أحياناً بشيء من الإحباط إزاء تطور الأحداث منذ ١١ سبتمبر، مضيفاً أن الأحداث اليومية تضع اللجنة في نفس الوقت، أمام التحدي. ولعله من المحفز أن تجد هذه الأخيرة نفسها مُلزمة ببذل كل ما في وسعها من أجل صون مكتسبات الماضي لصالح البشرية. ورأى السيد لالاه أن ثمة دوراً كبيراً يتعين على اللجنة أن تضطلع به عند هذا المنعطف التاريخي، وإذا كانت هناك اليوم أقلية غير قادرة على أن تستوعب ما تقوم به اللجنة، فإن جهودها ستحظى على المدى الطويل بالاعتراف والتقدير اللذين تستحقهما. وتمنى السيد لالاه للمفوضة السامية النجاح الكبير في أنشطتها المستقبلية.

٨- **السيد أندو** قال إن وجود السيدة روبنسون في منصب المفوضة السامية كان بالنسبة للجنة مصدراً دائماً للتشجيع. وهي إذ تغادر منصبها حاملة معها معرفتها الواسعة به تكون خير من يُحدِّث عنه. وعبر السيد أندو عن أمله في أن يكون بمقدورها نقل ما تمتعت به من حماسة ومستوى من التطلب إلى من يخلفها.

٩- **الرئيس** عبر باسمه وباسم باقي الأعضاء عن أسفه لمغادرة السيدة روبنسون التي كانت خير موجه للجنة، وأظهرت لها الدعم الثابت. وقال إنه لا يساوره شك في أن من سيخلفها سوف يواصل السير على نفس النهج الذي رسمته خدمة لقضية حقوق الإنسان.

١٠- **السيدة روبنسون** (المفوضة السامية لحقوق الإنسان) شكرت أعضاء اللجنة على كلماتهم. وقالت إنها بعد خمس سنوات من ترؤسها المفوضية السامية، باتت تشعر فعلاً أن بمقدورها الحديث عن نظام الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان، وإنها راغبة أكثر من أي وقت مضى في الدفاع عنه بحماسة. وعبرت عن ثقتها الكاملة في خلفها سيرجيو فييرا دي ميللو، الذي يملك بدوره، اطلاعاً واسعاً على نظام الأمم المتحدة، وقالت إنها تأمل أن تحظى بلقائه في المرة القادمة، وإنها تنتهز هذه الفرصة لتشدد على أهمية عمل الهيئات التعاهدية عموماً واللجنة المعنية بحقوق الإنسان بوجه خاص، مضيفة أن ثمة سبباً آخر لشعورها بالثقة يتمثل في تحسن ظروف عمل الهيئات التعاقدية تحسناً كبيراً بفضل عاملين اثنين، ألا وهما زيادة الموارد المخصصة لها، من جهة، رغم أن الوضع لا يزال دون المرتجى، ومن جهة أخرى ما تقوم به السيدة إزي - تشارين من مبادرات خلاقة ودينامية من خلال موقعها كمديرة لدائرة الدعم. وأضافت قائلة إن اللجنة برهنت من جهتها، على حرصها على تحسين طرائق عملها باستمرار وعلى مدى قدرتها على ذلك. وقالت إنها تتطلع إلى عقد اجتماع آخر بين أعضاء اللجنة والدول الأطراف في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، لأن هذا النوع من اللقاءات من شأنه أن يبدد شيئاً من سوء الفهم، واعتبرت أنه من الأهمية بمكان أن تتعرف الدول الأطراف التي تنتقد الهيئات التعاهدية أحياناً، على أعمال اللجنة

وأساليب العمل الخاصة بها بغية إقامة حوار بمستوى جيد. كما عبرت السيدة روبنسون عن شعورها بالارتياح إزاء ما سمعته عن التطرق أثناء التحاور مع الوفود، إلى موضوع التدابير المتخذة لمكافحة الإرهاب، ولا سيما بموجب قرار مجلس الأمن ١٣٧٣(٢٠٠١). وعبرت عن اعتقادها بأن هذا الموضوع سيُنظَر فيه أيضاً خلال الاجتماع مع الدول الأطراف، حيث إنه من المهم أن يدرك ممثلو الدول الأطراف أن ثمة إجراءات مراقبة تخضع لها تدابير مكافحة الإرهاب.

١١- واستطردت السيدة روبنسون قائلة إنه لا يهون عليها على الصعيد الشخصي، أن تغادر نظام الأمم المتحدة حيث نسجت صداقات عميقة؛ ولكنها تنوي الاستمرار في خدمة قضية حقوق الإنسان في إطار المبادرات المجتمعية على الأرجح، لأن الحاجة تكون ماسة أكثر على الصعيد الوطني. وتلك كانت رؤية رئيسة لجنة حقوق الإنسان، إليانور روزفلت التي عبرت عنها أثناء اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إذ قالت إن حقوق الإنسان يجب أن يدافع عنها في المقام الأول، كلٌّ واحد منا في التفاصيل الصغيرة من حياتنا اليومية، وإن الحماية يجب أن تُوفر للضحايا فوراً. ومن هنا تنبع أهمية عمل اللجنة التي تسعى إلى الدفع بالدول الأطراف إلى إحداث التغيير في المؤسسات المحلية والحالة السائدة على المستوى المحلي.

١٢- وشكرت السيدة روبنسون الرئيس وأعضاء اللجنة على الفرصة التي أُتيحت لها للتحدث معهم. وجددت التأكيد على فضل أعمالهم في إثراء تجربتها العملية بوجه خاص، وأكدت لهم عزمها على أن تعمل كل ما في وسعها من أجل أن تنقل إلى خلفها حماستها وقناعتها الراسخة بأهمية نظام الأمم المتحدة.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥